

آن الأوان للعرب الإرتقاء بمطالبتهم بالعدالة الإجتماعية من خلال إتاحة الحماية للعمال المُستضعفين

من ستكون أول دولة عربية تصادق على إتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين؟

تشكل مصادقة الفيليبين على إتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين رقم ١٨٩ الصادرة عن منظمة العمل الدولية نقطة تحول في النضال من أجل منح حقوق العمل الأساسية إلى قرابة ١٠٠ مليون عامل منزلي في مختلف أنحاء العالم. فلقد أصبحت الفيليبين الدولة الثانية بعد الأوروغواي التي تصادق على هذا الصكّ المهم، وبالتالي تصبح هذه الإتفاقية سارية المفعول خلال العام المقبل.

تُعتبر الفيليبين الدولة الآسيوية الأولى التي التزمت رسمياً باحترام حقوق العمال المنزليين وهي أيضاً دولة أصل رئيسية لهذه الفئة من العمال، حيث يسافر ما يزيد عن ١٥٠,٠٠٠ عامل منزلي، بمعظمهم من النساء، إلى بلدان أخرى في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط سعياً وراء أجور أفضل من أجل إنتشال أسرهم من طاحونة الفقر.

تدخل هذه النساء إلى منازل الغرباء في بيئة غير مألوفة، حيث يقضين سنوات في تنظيف المنازل وإعداد الطعام وتربية الأطفال والعناية بالمسنّين. وفي الوقت الذي يتم التعامل مع بعضهن بالكرامة والعدالة الواجبة، يتعرّض البعض الآخر منهن وبشكل روتيني إلى الإساءة الجسدية والمعنوية الشديدة، ما يؤدي أحياناً إلى مشاكل عقلية، وإلى إصابات حادة أو حتى إلى الوفاة، فيجدن أنفسهن من دون القدرة على الإحتكام إلى القضاء في ظلّ وجود أنظمة قانونية وتنظيمية مناوئة لهن.

وتتنطبق هذه الحال بشكل خاص في البلدان العربية، حيث تشكل العاملات المنزليات ٢٥ إلى ٣٣% من العمال المهاجرين في العالم العربي والبالغ عددهم ٢٢ مليون، وهنّ بمعظمهن من بلدان آسيا وأفريقيا وبخاصة سريلانكا والفيليبين وبنغلادش والنيبال وإندونيسيا وأثيوبيا.

في معظم البلدان العربية، يتم إستثناء العمال المنزليين من تشريعات العمل الوطنية، وأنظمة الضمان الإجتماعي والرعاية الصحية وإجراءات السلامة. أما بالنسبة إلى العمال الوافدين من الخارج فيرتبطون بأصحاب العمل من خلال نظام الكفالة المُقيّد، حيث حجز جوازات سفر وأوراق الكثير منهم وخضوعهم لما يشبه "الإقامة الجبرية" الفعلية. وبالتالي، تجعلهم طبيعة عملهم غير النظامية وغير المنظمة والمعزولة عرضة للإستغلال والإساءة، مما يؤكد الحاجة إلى إهتمام خاص.

وكان من دواعي سروري في مؤتمر العمل الدولي في تموز/يونيو ٢٠١١ أن أرى أعضاء الوفود العربية يصوّتون بأغلبية ساحقة لصالح اعتماد إتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين رقم ١٨٩. والآن وقد دخلت الإتفاقية حيّز التنفيذ، يُنتظر من البلدان التي لم تصادق بعد على

الإتفاقية "أن تعمل في هذا الإتجاه". وهذا يعني أن أي تشريع مستقبلي في الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية يجب أن يأخذ بالإعتبار صك العمل الجديد، وإن لم تكن الدول الأعضاء ملزمة قانوناً بعد بتطبيقه.

أما الخطوة الأساسية المقبلة فهي دراسة المصادقة على الإتفاقية رقم ١٨٩. وقد تسمح المصادقة على الإتفاقية المعنية بالعمال المنزليين للحكومات بمواءمة التشريعات الوطنية والصكوك التنظيمية الأخرى مع معيار العمل الدولي والتاريخي هذا وترسيخ قيم الكرامة الإنسانية والعدالة الإجتماعية في القوانين الوطنية - وهي قيم تدرج في صلب مطالب الإنتفاضات العربية.

لقد أحرزت الدول العربية بعض التقدم وهي تعتمد، بشكل متنام، على الممارسات الجيدة: إعتقاد العقود الموحدة، ومعالجة ظروف وشروط العمل، وتحسين أنظمة تفتيش العمل، والتفكير جدياً في تعديل أو إلغاء نظام الكفالة شديد الإنحياز. وتدرج هذه المساعي المهمة في إطار روحية هذه الإتفاقية، لكن يجب أن تكون المصادقة الهدف المنشود.

في ضوء ما تقدّم، إن مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية في بيروت مستعد لدعم هذه العملية في مختلف أرجاء المنطقة بمساعدة خبيراتنا الفنيين والقانونيين والهيكلية الثلاثية الفريدة من نوعها. وبالتالي، لن ندخر وسعاً في سبيل مساعدة الحكومات، وإشراك وكالات الإستخدام وأصحاب العمل والعمل يداً بيد مع فعاليات المجتمع المدني من أجل منح العمال المنزليين الذين يتولون العناية بالأسر والعائلات حقوق العمل الأساسية أسوةً بالعمال الآخرين: العمل اللائق والحماية المناسبة؛ الأجر والمزايا العادلة؛ وساعات عمل وأيام إجازة وراحة معقولة؛ ومعلومات واضحة بشأن شروط وأحكام الإستخدام؛ واحترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، بما فيها حرية التنظيم والحق في المفاوضة الجماعية.

إلى ذلك، نحن نؤمن إيماناً كاملاً بأن النضال من أجل العدالة الإجتماعية يبدأ بحماية العمال المستضعفين.

إن التحولات الديمقراطية الجارية في المنطقة العربية تثبت أن بناء المجتمعات المنتجة والمفتوحة والشاملة هي شرط من شروط الإستقرار الإجتماعي. وبالتالي، يجب أن تدرج مبادئ العمل اللائق في صلب هذه التحولات - إن دعم الإتفاقية رقم ١٨٩ والمصادقة عليها هما الخطوة الصحيحة نحو المستقبل.

ندى الناشف، المدير الإقليمي لمكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية في بيروت
